

كتاب اللقيط

من الملقط والمدفوع اليه والقرار عليه كتاب اللقيط

قال الله تعالى وما نواعب البر والتقوى النقا المنبوذ في

كفاية للملك حر المسلم العدل الرشيد وتجب الاشهاد

عليه بخلاف اللقطة والعبدان النقط باذن السيد او تز

عنده فالسيد الملقط وبغير اذن السيد انزع منه ومن

الفاسق والمجور عليه والكافر لا يلقط المحكوم عليه بالاد

سلام ويقدم السابق ثم الغني ثم ظاهر العدالة ثم يقرع

وينقل من بادية الى البلد والقربة لا بالعكس ومن كثر الى مثله

والبدوي كالحضري ويحفظ استقلاله لانه كالكفاية اللقطة

عليه

عليه والمفروشة تحته ومبلغ جيبه والدار التي هو فيها والاد

نانبر المنشورة فوقه وتحته لا المدفون تحته والموضع

بقربه وينفق عليه ماله بالقاض وان لم يعرف له مال

فالادامه ينفق من بيت المال ثم يتقوض عليه من اغنيا

البلاد وهو مسلم ان وجد حيث سكن مسلما كالاسير

والتاجر ولو اقام الذي يدينه عن سببه لحقه وتبعه

الكفر ويجوز الاستحاق لا يتبعه في الكفر وتحكمه باسلام

الصبي ايضا بان كان احد ابويه مسلما يوم العلق او

بعده ولو اعرب بعد البلوغ بالكفر فمرتد وان سبي المسلم

حتى يبلغ